فنقول ان ما يصح في الصفة انما بالفاعل اذا صح منه ان يوجدها عليها وعلى
ضدها لان القدرة على الشي قدرة على جنس ضده واذا كان قادرا على الصدر
صح ان يوجده على احدى الصفتين بدلا من الاخرى فاذا كان المستفاد لقولنا
انه بالفاعل على ما ذكرنا فما لا مدخل للاختيار فيه لا يقال انه بالفاعل فهذا
قلنا اخطوا في العبارة والجوهر صفة تجري عليه في الوجود والعدم
وهو كونه جوهرا اذ عند مشايخنا ان الجوهر اربع صفات كونه جوهرا
وهو يجري عليه في الوجود والعدم يستحق لذاته وبه يخالف ويوافق وكونه متحيزا
وكونه جوهرا المقتضية بشرط الوجود وكونه موجودا وهو بالفاعل
وكونه كاينا وهو بالمعنى وذكر ابو اسحق بن عياش انه ليس له بكونه جوهرا
صفة وانما المفارقة في حال العدم تقع لصفة مستطرة وهو التحيز
لنا ما بينا ان الجوهر جوهرا لذاته والمعدوم ذات فوجب ان يكون جوهرا
ولانه في حال العدم لا بد ان يخالف العرض والسواد يخالف البياض اذا وجب ذلك
فلا بد ان يختص كل واحد بصفة يتميز بها عن غيره ويتعلق به العلم على
التفصيل ولا يقال انه يخالف بصفة مستطرة لان المخالفة حاصلة والمؤثر
فيها مستقبل ان يتأخر عنها هاكذا ذكره القاضي واعترض ابو محمد
اللباد بان هذا الجواب غير سديد لان صفة التحيز هي المستطرة واما
وجود صفة التحيز له غير مستطرة بل هو حاصل في الحال تامل والجواب
الصحيح ان يقال ان وجوب التحيز له حكم فلا يجوز ان يكون مقتضيا
لصفة التحيز لان الاحكام لا تقتضي الصفات وانما الصفات تقتضي الاحكام
الا ترى ان صحة الفعل لا توجب كونه قادرا بل كونه قادرا توجبه

والصحيح مما اجاب به القاضي وان كان هذا الجواب ايضا صحيحا
وذلك لانا نقول في وجوب التحيز حاصل له ان قلت حصوله فمحال وان قلت
انه على صفة اذا وجد تحيز وذلك ما نريده باسم الاخير ولان هذه الذوات
لو كانت متساوية في العدم من جميع الوجوه لوجب ان لا تختلف في حال
الوجود لان اختلافها لا يكون بالفاعل ولا بعلة واذا ثبت اختلافها في حال الوجود
ثبت اختلافها في حال العدم وقد بينا ان الاختلاف والوفاق لا يقع بالفاعل
ولا بالعلة واحتج بانه لو كان للمعدوم صفة وهو كونه جوهرا لوجب ان
يكون متحيزا وذلك محال قلنا هو على صفة اذا وجد تحيز فالوجود شرط
كما نقول ان القادر يصح منه الفعل بشرط ارتفاع الموانع والحي يدرك الاشيا
بشرط وجود المدرك كذلك هذا مسئلة والجوهر ليس بمقدور وانما
للعباد خلافا للمفوضة والباطنية لنا ان القدر وان اختلفت فمقدورها
لا يختلف في التعلق باجناس المقدور فما من قدرة الا وتتعلق باجناس المقدور ان
اجمع ولو كانت قدرة تتعلق بالجوهر لكان اختلاف تلك القدرة الا كاختلاف
هذه القدرة بعضها البعض فلو تعلق الجوهر بتلك القدرة لتعلق بهذه القدرة فكان
يصح منا فعل الجسم وفي تعذره دليل على انا ليس بمقدور وانما قلنا
ان القدر متعلقة وان مقدورها انما متجانسة لما ذكرنا في باب القدرة
فان قيل ولم قلتم انا لا نقدر عليه قلنا لا يتعذر علينا فعله على طريقة
واحدة فلو جاز والحال هذه ان يقال انه مقدور لنا لا لبس المقدور بغير
المقدور حتى صح ان يقال جميع الضرب مقدور وجعل العدم مجرينا مقدورا وكذلك
لا لبس القادر بغير القادر وهذا فاسد ولا يقال انه يتعذر لمانع وذلك
لانه لو كان ثم منع جاز زوال المنع اذ لو جاز ذلك

Copyright © King Saud University